قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١٢٧٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا ومائتان وخمسة وسبعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١١٣٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا ومائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ)جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٠٦٣٩٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٨٥٧١٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الراسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١١٣٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا ومائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثالث ـــ إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى ، وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب ١ — الأجور	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١١١٣٩٠٠٠	١٠٣٧٢٠٠٠
باب ٢ — النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٠٦٣٩٠٠٠	٩٨٧٢٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية (أ) ...	١١١٣٩٠٠٠	١٠٣٧٢٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (أ)	١١١٣٩٠٠٠	١٠٣٧٢٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	—	—	باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة	١٣٦٠٠٠	١٢٥٠٠٠
باب ٤ — التحويلات الرأسمالية ...	١٣٦٠٠٠	١٢٥٠٠٠	باب ٤ — القروض والتسهيلات الائتمانية	—	—
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	١٣٦٠٠٠	١٢٥٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ...	١٣٦٠٠٠	١٢٥٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	١١٢٧٥٠٠٠	١٠٤٩٧٠٠٠	إجمالى الإيرادات	١١٢٧٥٠٠٠	١٠٤٩٧٠٠٠